الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج البكالوريوس في الحقوق

كلية الحقوق

جامعة العلوم التطبيقية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 25–26 فبراير 2015

HC063-C2-R063

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية.....2

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم 7

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج 15

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين.....24

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 34

6. الاستنتاج 41

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب–مملكة البحرين 2015

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائج المراجعات الى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

1.2 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في جامعة العلوم التطبيقية

أجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية الحقوق من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين، وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 25–26 فبراير 2015، لغرض مراجعة البرنامج الذي تطرحه الكلية، وهو برنامج بكالوريوس في الحقوق.

ومن ثم يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبكالوريوس في الحقوق؛ استنادًا الى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها جامعة العلوم التطبيقية، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار جامعة العلوم التطبيقية في27 نوفمبر 2014، بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية الحقوق إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في 25–26 فبراير 2015. واستعدادًا لهذه العملية، قامت جامعة العلوم التطبيقية بعملية تقييم ذاتي لبرنامج بكالوريوس في الحقوق، قدمت على أثره تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 11 يناير 2015.

شكلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي في الحقوق، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكونت هذه اللجنة من اثنين من المراجعين الخارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد جامعة العلوم التطبيقية من النتائج الواردة في هذا التقرير، وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس في الحقوق. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق جامعة العلوم التطبيقية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير يتوجب على جامعة العلوم التطبيقية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

وتود إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لجامعة العلوم التطبيقية على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية في برنامج بكالوريوس في الحقوق بهذا الخصوص.

1.3 نبذة عامة حول كلية الحقوق

تأسست كلية الحقوق بالتزامن مع تأسيس جامعة العلوم التطبيقية، وذلك بناء على القرار رقم: (و د 140–2006)، والصادر في 5 يوليو 2004، من مجلس الوزراء الموقر. وقد أنشئت الكلية لتؤدي رسالة الجامعة في إعداد كوادر مؤهلة أكاديميًّا، قادرة على العطاء في مجال الحقوق. وتضم كلية الحقوق قسم القانون العام، وقسم القانون الخاص، وتطرح برنامجًا واحدًا بدرجة البكالوريوس، هو برنامج بكالوريوس في الحقوق، والذي باشرت التدريس فيه في العام الأكاديمي 2005–2006، وكان عدد الطلبة المسجلين حين ذاك (123) طالبًا، وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج للعام الأكاديمي 2014–2015 (779) طالبًا. ويبلغ عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية في الكلية (20) عضوًا، يعملون في قسمي الكلية.

1.4 نبذة عامة حول برنامج البكالوريوس في الحقوق

يطرح برنامج البكالوريوس في الحقوق باللغة العربية؛ وذلك لتغطية احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي من حملة شهادة البكالوريوس في تخصص الحقوق. وقد بدأ تسجيل الطلبة في البرنامج في العام الأكاديمي 2005–2006، حيث كان عدد الطلبة المسجلين حين ذاك (123) طالبًا، وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في البرنامج للعام الأكاديمي 2014–2015 (779) طالبًا. وقد خرَّج البرنامج أول دفعة له في سنة 2007، وهي مكونة من (17) خريجًا، ليبلغ إجمالي عدد خريجي البرنامج منذ طرحه حتى تاريخ الزيارة (886) خريجًا. ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس المتفرغين لتدريس البرنامج (20) عضوًا، يعملون في قسمي القانون العام والقانون الخاص بالكلية، إضافة إلى سبعة أكاديميين يعملون بنظام الدوام الجزئي.

1.5 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج البكالوريوس في الحقوق

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التَّعلم المطلوبة، والتقييم.

2.1 لدى برنامج البكالوريوس في الحقوق إطار عمل أكاديمي يوضح الأهداف العامة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة. وتنص أهداف البرنامج على إعداد خريج قادر على البحث العلمي والتعليم المستمر والتعامل مع التقنيات الحديثة ومؤهل لمتابعة دراسته العليا، ويلتزم بآداب وأخلاقيات المهنة القانونية. كما يهدف البرنامج إلى توثيق أواصر التعاون بين الجامعة والمجتمع المحلي. ومن خلال لقاءات القائمين على البرنامج اتضح للجنة المراجعة بان التواصل مع الأطراف ذات العلاقة المباشرة بالعمل القانوني محدود، وتقترح لجنة المراجعة التركيز في الأهداف على التواصل مع الجهات ذات الصلة المباشرة بالعمل القانوني، كجمعية المحامين البحرينيين والمعهد القضائي؛ الأمر الذي سيؤكد على دور الكلية وأهداف البرنامج في السعي إلى اكتساب الطالب للمهارات العملية والتطبيقية. وقد تم ربط اهداف البرنامج مع رؤية الكلية ورسالتها وأهدافها، والتي بدورها تعكس رسالة الجامعة في إعداد خريجين متميزين قادرين على التنافس في سوق العمل. وتقدر لجنة المراجعة أن للبرنامج إطارَ تخطيط أكاديمي واضح؛ يحدد الأهداف المرجوة والتي تتفق مع رؤية ورسالة الكلية والجامعة وخطتهما الإستراتيجية.

2.2 تتكون الخطة الدراسية لبرنامج البكالوريوس في الحقوق من عدد مناسب من المقررات الدراسية الإجبارية والاختيارية؛ تتدرج من المقررات الأساسية إلى المتقدمة، وتتضمن كلٌّ منها مهارات محددة. ويتبع البرنامج نظام الساعات المعتمدة، كما أنه يتكون من عدة مستويات، ومقسم إلى فصول دراسية. ويتطلب حصول الطالب على الشهادة الجامعية أن يجتاز بنجاح (135) ساعة معتمدة، موزعة على (45) مقررًا بمعدل (3) ساعات معتمدة لكل مقرر، بما فيها مقرر التدريب العملي. وتقسم الساعات المعتمدة للبرنامج إلى (21) ساعة لمتطلبات جامعية إجبارية، و(3) ساعات لمتطلبات جامعية اختيارية، و(21) ساعة لمتطلبات الكلية الاجبارية، و(90) ساعة لمتطلبات التخصص، تقسم إلى (78) ساعة لمتطلبات التخصص الإجبارية، و(12) ساعة لمتطلبات التخصص الاختيارية. وقد اعتمدت الخطة على مبدأ التدرج في المواد من خلال قائمة من المتطلبات السابقة، فلا يمكن للطالب مثلا أن يأخذ موادَّ تقع في المستوى المعرفي الأول قبل

أن يدرس مقرر: "مدخل إلى علم القانون" (LAW111). كما أن هناك مراعاة لطبيعة المادة عند الموازنة بين النظرية والتطبيق، وبين المعارف والمهارات في المواد التي يوجد فيها جانب تطبيقي. وترى لجنة المراجعة أن هذا التنوع في المقررات الدراسية حتى تشمل تخصصات قانونية متعددة يؤدي إلى اتساع نطاق المعرفة، وإكساب المهارات المطلوبة في المجالات الأساسية للحصول على الدرجة الجامعية. كما يتضمن البرنامج مقررات دراسية تكسب الطالب المهارات الذهنية والمهنية، وتصقل قدرته على الفهم والتحليل لبناء العقلية القانونية، بما يتوافق مع أهداف البرنامج. كما لاحظت اللجنة احتواء البرنامج على مادة "أساليب البحث العلمي والقانوني" (LAW201) كمتطلب إجباري، إضافة إلى مقررين إجباريين "مبادئ القانون التجاري" (LAW121) و"القانون الدولي العام" (LAW161) وعدد من المقررات الاختيارية التي تُدَرَّسُ باللغة الإنجليزية؛ وذلك استجابة للتغذية الراجعة من الخريجين، ومن أرباب الأعمال، والمجلس الاستشاري، والذي تم التأكيد عليه خلال الزيارة الميدانية. وتقدر لجنة المراجعة أن للبرنامج منهجًا دراسيًّا منتظمًا، بطريقة تسمح بالتدرج في السنوات المتعاقبة من الدراسة. كما أنَّ هناك مراعاة لطبيعة المادة عند الموازنة بين النظرية والتطبيق، وبين المعارف والمهارات في المواد التي يوجد فيها جانب تطبيقي. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت غياب مقرر المسئولية المهنية وأخلاقيات المهنة – وإن كانت بعض مفرداته موجودة في المقررات الدراسية للبرنامج – ومادة العيادات القانونية. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بدراسة إمكانية إضافة هذه المواد عند المراجعة الدورية القادمة للبرنامج.

2.3 يتم توثيق توصيف المقررات في ملفات خاصة تتضمن أهداف المقرر ومحتواه ومخرجات التعلم المطلوبة له، بالإضافة إلى التوزيع الزمني للخطة الدراسية خلال الفصل الواحد، والمراجع المعتمدة، والمصادر المتاحة، والآليات المتبعة للتعليم والتعلم والتقييم. وقد درست لجنة المراجعة عينات من توصيفات المقررات ولاحظت أن محتوى المواد الدراسية ومستواها ومخرجاتها من ناحية العمق والتوسع مناسبة لتلك المقررات وأهدافها، ومتسقة مع المنهج الدراسي ككل، ومستوفية للشروط والمعايير الخاصة بالمجال التخصصي والدرجة العلمية التي يمنحها البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أن المقررات الدراسية بشكل عام تتفق في محتواها ومستوياتها مع المعايير الأكاديمية، والشهادة التي يمنحها البرنامج. غير أن لجنة المراجعة لاحظت محدودية مفردات المنهج في المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية، والتي استنتجت اللجنة، من خلال الزيارة

الميدانية، أنه نتيجة لضعف مستوى الطلبة في اللغة الإنجليزية. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بمراجعة وإثراء محتوى المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية بصورة أكبر.

2.4 لدى برنامج البكالوريوس في الحقوق مخرجات تعلم مطلوبة، ومعبر عنها في مواصفات البرنامج ومقسمة إلى أربعة محاور رئيسة، وهي: الفهم والمعرفة، المهارات العملية، المهارات الذهنية والمهارات التحويلية. كما تم ربط مخرجات التعلم التفصيلية للبرنامج مع أهداف البرنامج. درست لجنة المراجعة مخرجات التعلم المطلوبة، ولاحظت أنها في عمومها تتناسب مع أهداف البرنامج، ومستوى الدرجة العلمية لبرنامج بكالوريوس في الحقوق. غير أن اللجنة لاحظت أن عدد هذه المخرجات مصاغة بأسلوب يصعب قياس مدى تحققها وأن هناك تداخل بين بعضها، فعلى سبيل المثال هناك تداخل بين المخرج "ب-2: القدرة على المواجهة والعرض القانوني السليم لوجهة النظر القانونية" والمخرج "ب-6: القدرة على تقديم المشورة القانونية وإجراء المفاوضات والاختيار الأمثل بين البدائل...". وعلمت لجنة المراجعة خلال المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية، وممثلي ضمان الجودة أن الكلية قامت بمراجعة هذه المخرجات وتطويرها؛ لتقليل عددها وتحسين صياغتها، والذي تم من خلال تدريب أعضاء الهيئة الأكاديمية، وتطوير قدراتهم في صياغة وقياس مخرجات التعلم المطلوبة. فعلى سبيل المثال، تم إعادة صياغة ودمج المخرجين السابقين في مخرج واحد "المخرج ب-2: يواجه ويقدم المشورة القانونية ويجري المفاوضات ..."، وتعرب لجنة المراجعة عن ارتياحها لوجود مخرجات تعلم مطلوبة ومقسمة إلى محاور مناسبة، والتي تم ربطها مع أهداف البرنامج.

2.5 توجد هناك مخرجات تعلم مطلوبة للمقررات، وهي موثقة في توصيف المقررات، كما أنها مصنفة إلى مهارات الفهم والمعرفة، والمهارات الذهنية، ومهارات خاصة بالمقرر، ومهارات سوق العمل. كما درست لجنة المراجعة مخرجات التعلم المطلوبة، ولاحظت أنها بشكل عام مناسبة لمستوى المقررات، ولمستوى البرنامج. وتبين للجنة المراجعة من المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية أن هناك مراجعةً، وتحسينًا مستمرًّا للبرنامج، حيث يتم مراجعة مواصفات المقررات بشكل دوري من قبل منسق البرنامج، وفريق عمل البرنامج وأخيرًا رئيس القسم، وهناك سعي واضح للتطوير والتوفيق بين مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات وربطها بمخرجات التعلم للبرنامج. كما قدم أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين تمت مقابلتهم خلال الزيارة الميدانية أمثلة

عديدة لطرائق التعليم والتعلم والتقييم المتبعة لتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. وقد اطلعت لجنة المراجعة على مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، ولاحظت أنها مُصاغة بشكل قابل للقياس، وتتناسب مع محتوى ومستوى المقرر. كما اطلعت اللجنة على جدول ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وتقدر لجنة المراجعة أن مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لأهداف ومستوى المقررات، وتم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

2.6 تتضمن الخطة الدراسية للبرنامج مقررًا للتدريب العملي، بمعدل (3) ساعات معتمدة، يمكن للطالب التسجيل فيه عند اجتيازه (90) ساعة معتمدة من متطلبات البرنامج. كما أُبلغت لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء الهيئة الأكاديمية أنه ينبغي على الطالب إنهاء مقرر قانون المرافعات المدنية والتجارية، أو قانون الإجراءات الجنائية قبل الانخراط في التدريب العملي، إلا أنَّ هذه المتطلبات المسبقة غير مذكورة في لائحة التدريب العملي، أو في توصيف البرنامج. وعليه تقترح لجنة المراجعة توثيق المتطلبات السابقة المطلوبة لمقرر التدريب العملي في توصيف البرنامج. ولمقرر التدريب العملي مخرجات تعلم محددة ترتبط بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وله إجراءات واضحة تتعلق بالمتابعة والإشراف. ويعتبر هذا المقرر تطبيقًا للمعارف والمهارات التي اكتسبها الطلبة من البرنامج، حيث يتوجب على الطالب من خلالها الالتحاق بإحدى الجهات المعنية، والتي من أهمها مكاتب المحاماة، والدوائر الحكومية للعمل لمدة (120) ساعة فعلية. كما توجد سياسة تقييم واضحة توجب على الطالب كتابة تقارير دورية بكل الأعمال التي يقوم بها، وفي نهاية مدة التدريب يتوجب على الطالب كتابة تقرير نهائي يبين فيه الخبرات والنواحي المعرفية والمهارات التي اكتسبها، ثم تتم مناقشة الطالب على ما ورد في تقريره من قبل لجنة ثلاثية، أحد أعضائها المشرف الأكاديمي، كما يساهم المشرف الميداني في تقييم الطالب ضمن نموذج معد لهذا الغرض. وتبين للجنة المراجعة من المقابلات مع أعضاء الهيئة الأكاديمية، وكذلك من اللقاءات مع الطلبة والخريجين الأثر الإيجابي للتدريب العملي في صقل مهارات الطلبة القانونية، وإكسابهم الخبرات العملية التي يتوقعها سوق العمل، ويساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وتقدر لجنة المراجعة أن التعلم المستند إلى العمل ضمن المنهج الدراسي، ويساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

2.7 يشير تقرير التقييم الذاتي والمقابلات التي أجريت مع أعضاء هيئة التدريس إلى أن هناك سياسة واضحة للتعليم والتعلم والتقييم، تحدد فيها فلسفة التعلم وطرائق التعليم والتعلم المتبعة في الجامعة، والتي تفصل بشكل واضح. ويبين توصيف البرنامج وخطط تدريس المقررات، الربط بين طرائق التعليم والتعلم ومخرجات التعلم المطلوبة. وتتعلق أساليب التعليم والتعلم المتبعة بمجموعة من طُرق التدريس المستخدمة، ومشاركة الطلبة في عملية التعلم، وفرص الممارسة العملية وتطبيق النظريات، وتشجيع المسئولية الفردية في عملية التعلّم. كما أن هناك تنوعًا في الأساليب المستخدمة للتدريس في البرنامج، والتي تتضمن المحاضرات والعصف الذهني، والواجبات المنزلية، والتعلم الذاتي، والتدريبات العملية التطبيقية، بالإضافة إلى استخدام وسائل التقنية الحديثة مثل السبورة الذكية. كما اطلعت لجنة المراجعة على أدلة تفيد قيام الطلبة بزيارات ميدانية، بالإضافة إلى الاستعانة بمحاضرين خارجيين، وذلك لإثراء تجربة التعلم عند الطلبة. وترى لجنة المراجعة أن البرنامج يتبع أساليب واضحة للتعليم والتعلم، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف ومخرجات التعلم المطلوبة للمقرر. كما أن الاطلاع على الملفات الخاصة ببعض المواد المقدمة أثناء الزيارة الميدانية، والمقابلات التي أجريت مع الطلبة والخريجين يؤكد على استخدام الأساليب السابق بيانها. إلا أنه قد تبين للجنة المراجعة من خلال ملفات المقررات والاجتماع مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، أن البرنامج، وإن كان يشجع على التعلم الذاتي، فإن الاعتماد الأكبر يرتكز على المحاضرات، وأستاذ المادة. وترى لجنة المراجعة ضرورة التركيز أكثر على وسائل التعليم التفاعلي والذاتي؛ لما تحققه من نتائج ومخرجات تعلم في الجانب المعرفي وفي المهارات تفوق إلى حد كبير أسلوب المحاضرات النظرية. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بتعزيز مشاركة الطلبة في عملية التعلم، وتنمية المسئولية الفردية والتعلم الذاتي بما يتناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

2.8 هناك سياسة واضحة لتقييم إنجازات الطلبة، وإجراءات التقييم، وتوزيع الدرجات مبينة في دليل الجامعة. وتشمل وظائف الاختبارات التكوينية والتجميعية، وآليات ربط أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المراد قياس مدى تحققها. كما تحدد آليات شفافة، ومعايير واضحة للتصحيح ومنح الدرجات بعدالة وصرامة. وتنص سياسة التقييم على التنوع في استخدام أدوات التقييم، والتي تشمل الامتحانات التحريرية، والشفهية والأبحاث والواجبات، ومشاركات الطالب في الحوارات من خلال منصة التعلم الإلكتروني (Moodle). وتوزيع الدرجات بشكل عام محكومٌ بسياسة

الجامعة، وهو نظامٌ موحَّدٌ في جميع المقررات الدراسية في البرنامج، حيث يخصص (30%) لاختبار منتصف الفصل و(10%) للأبحاث واوراق العمل و(10%) للمشاركات الصفية، و(50%) للامتحان النهائي. غير أن لجنة المراجعة لاحظت تطوير هذا التوزيع في بعض المقررات بما يتناسب ومحتوى المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة له وذلك نتيجة للتغذية الراجعة من أعضاء الهيئة الأكاديمية ومنسقي المقررات. وتشجع لجنة المراجعة الكلية بالاستمرار في الاستفادة من التغذية الراجعة لضمان تناسق توزيع الدرجات مع طبيعة ومستوى المقرر. ويتم تزويد الطلبة بالمعلومات اللازمة عن أساليب التقييم وتوزيع الدرجات من خلال توصيف البرنامج، والذي تم التأكد منه من خلال المقابلات مع الطلبة. كما توجد آليات لتزويد الطلبة بتغذية راجعة مكتوبة وشفهية حول تقدمهم وأدائهم؛ ممَّا يساعدهم على المزيد من التعلم. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة توفر التغذية الراجعة، وخاصة الشفهية منها. غير أن لجنة المراجعة لاحظت من خلال ملفات المقررات التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية محدودية التغذية الراجعة المكتوبة على نماذج التقييم. وترى لجنة المراجعة الحاجة لأن تكون ملاحظات التقييم على إجابات الطالب مكتوبة ومفصلة بصورة تخدم تقدم الطالب؛ لأن إعطاء الطلبة نماذج الإجابة والتغذية الراجعة الشفهية لا يغنيان عن هذا الإجراء الذي يعد أكثر دقة في معرفة الطالب لمواطن الضعف و/ أو نقص المعلومات لديه، وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بتعزيز آلية تزويد الطلبة بالتغذية الراجعة بأن تكون ملاحظات المقيم على إجابات الطالب مكتوبة ومطولة ومفصلة قدر الإمكان. وهناك أيضا تحكيم داخلي وخارجي للامتحانات؛ يساهم في ضمان ربط التقييم بأهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة، ويساهم أيضا في مراجعة وتطوير أساليب التقييم. كما يوجد نظامٌ للتظلم يضمن موضوعية وشفافية وعدالة التقييم، تبين للجنة المراجعة معرفة الطلبة به، وقد تسنى للجنة المراجعة الاطلاع على نماذج من تظلمات الطلبة ونتائج هذه التظلمات. وبشكل عام ترى لجنة المراجعة أن سياسة التقييم التي تتبعها الكلية مناسبة وواضحة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على السواء. كما تبيَّن للجنة المراجعة من خلال المقابلات رضا الطلبة، وارتياحهم من سياسة وإجراءات التقييم المتبعة في البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات وإجراءات موثقة للتقييم، تضمن شفافية وعدالة التقييم، وهي معروفة لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

2.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد أهداف واضحة للبرنامج تتفق مع رؤية ورسالة الكلية والجامعة
- للبرنامج منهج دراسي منتظم، بطريقة تسمح بالتدرج في السنوات المتعاقبة من الدراسة، وهناك مراعاة لطبيعة المادة عند الموازنة بين النظرية والتطبيق، وبين المعارف والمهارات في المواد التي يوجد فيها جانب تطبيقي
- المقررات الدراسية تتفق بشكل عام في محتواها، ومستوياتها مع المعايير الأكاديمية والشهادة التي يمنحها البرنامج
- مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية مناسبة لأهداف ومستوى المقررات، وتم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج
- التعلم المستند إلى العمل ضمن المنهج الدراسي، ويساهم في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج
- هناك سياسات وآليات موثقة للتقييم، تضمن شفافية وعدالة التقييم، وأعضاء هيئة التدريس والطلبة على علمٍ بها.

2.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- النظر في إمكانية إضافة مادة المسئولية المهنية وأخلاقيات المهنة، ومادة العيادة القانونية للبرنامج عند المراجعة الدورية القادمة
- مراجعة وإثراء محتوى المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية بصورة أكبر
- تعزيز مشاركة الطلبة في عملية التعليم والتعلم، وتنمية المسئولية الفردية، والتعلم الذاتي بما يتناسب مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج
- تعزيز آلية تزويد الطلبة بالتغذية الراجعة بأن تكون ملاحظات المقيم على إجابات الطالب مكتوبة ومفصلة.

2.11 **الحُكم النهائي**

تطبيقا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الأول الخاص **ببرنامج التعلم**.

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

3.1 سياسة القبول في برنامج البكالوريوس في الحقوق واضحة. وتشمل قبول الطلبة الجدد والمحولين من جامعات أخرى، وتعتمد على المعدل التراكمي الذي حصل عليه الطالب في امتحان شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، إذ يقبل الطالب إن لم يقل معدله في الثانوية العامة عن (60%)، إلا إذا كانت لدى الطالب خبرة عمل لا تقل عن ثلاث سنوات، وينحصر عدد هذه الفئة على (5%) من إجمالي الطلبة المقبولين في كل فصل، وقد تم تعديل سياسة القبول خلال المراجعة الأخيرة لها بحيث لا يقبل في البرنامج أي طالب يقل معدله في الثانوية العامة عن الـ (60%) كما أن سياسة القبول الجديدة والتي تم تطبيقها اعتبارًا من الفصل الدراسي الثاني 2014-2015، تتطلب أن يجتاز الطالب الذي يتراوح معدله في الثانوية العامة من (60% إلى 70%)، المقابلة الشخصية بنجاح. كما يخضع الطالب لامتحان الكفاءة باللغة الإنجليزية الا إذا كان قد اجتاز امتحان التوفل بمعدل (550) درجة، وسياسة وإجراءات القبول متوفرة على موقع الجامعة، وموجودة في دليل الجامعة. والطلبة الذين التقاهم أعضاء لجنة المراجعة على دراية بهذه الإجراءات. أما بالنسبة للطلبة المحولين من الجامعات الأخرى فيتم معادلة المواد التي لا تقل درجاتهم فيها عن (C)، ولا تزيد عدد الساعات المعادلة عن (66%) من الساعات المعتمدة للبرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسة قبول واضحة مناسبة لمستوى ونوع البرنامج، ويتم مراجعتها وتعديلها بما يتناسب مع أهداف البرنامج.

3.2 تتبع الكلية عدة أساليب لضمان تطابق سيرة الطلبة المقبولين مع أهداف البرنامج، حيث إن مستويات الطلبة المقبولين تتطابق مع الحد الأدنى من أهداف البرنامج، (60%)، ويستثنى عددًا من الطلبة المقبولين والذين لديهم خبرة عمل لا تقل عن ثلاث سنوات وذلك شرط أن لا تزيد نسبة المقبولين في هذه الفئه عن (5%) من مجموع الطلبة المقبولين و وان يجتاز الطالب المقابلة الشخصية في الكلية، حيث إنه قد تم قبول طالب واحد بهذا الاستثناء في الفصل الدراسي الأول 2014-2015، من مجموع (264) طالبًا. وكذلك لم يشر الطلبة الذين تمت مقابلتهم إلى أي صعوبات في إكمال مقرراتهم الدراسية. كما تشير الإحصائيات التي قدمت للجنة المراجعة

إلى تمكن الطلبة من التخرج من البرنامج خلال فترة زمنية مناسبة. ولاحظت لجنة المراجعة أنه بناءً على أداء الطلبة في امتحان المستوى في اللغة الإنجليزية، يتوجب على الطالب أخذ مواد استدراكية في اللغة الإنجليزية، أو التسجيل في مقررين أو مقرر في اللغة الإنجليزية، وذلك قبل التسجيل في مقررات القانون التي تُدرَّس باللغة الإنجليزية. غير أن لجنة المراجعة لاحظت ضعف مستوى اللغة الإنجليزية لدى الطلبة المسجلين، والذي يؤدي إلى ضعف محتوى المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بتقييم مدى رصانة امتحان المستوى في اللغة الإنجليزية، ومراجعة محتوى المقررات الاستدراكية في اللغة الإنجليزية؛ للتأكد من أن طلبة البرنامج متمكنين من اللغة الإنجليزية.

3.3 توجد خطوط واضحة للمسئوليات في إدارة البرنامج، والتي تتوزع بين أعضاء الهيئة الإدارية وهيئة التدريس، حسب ما هو موضح في الهيكل الإداري للجامعة. ويقوم منسق البرنامج بالتعاون مع رئيس قسم القانون العام ورئيس قسم القانون الخاص بإدارة البرنامج بشكل يومي وتفصيلي، فيما يشرف عميد الكلية على ذلك لضمان حسن سير العمل. كما يتابع منسق البرنامج ورؤساء الأقسام عمل أعضاء الهيئة الإدارية بالتنيق مع منسقي المقررات، المسئولين المباشرين عن كل ما يتصل بالمقررات الدراسية. كما يقوم مجلس القسم ومجلس الكلية بمناقشة الأمور المتصلة بالجانب الأكاديمي في إدارة البرنامج. وتبين للجنة المراجعة وجود العديد من اللجان ذات المهام المختلفة التي تساهم أيضًا في إدارة البرنامج. ومن خلال المقابلات مع الهيئة الأكاديمية والإدارية اتضح للجنة المراجعة إلمامهم بمسئولياتهم والواجبات المناطة بهم. ولجنة المراجعة تقدر وجود خطوط واضحة للمسئوليات فيما يتعلق بإدارة البرنامج، تبدأ من مدرس المادة وصولاً إلى العميد ورئيس الجامعة، وهي واضحة للجميع.

3.4 يقوم عشرون عضو هيئة تدريس، متخصصون في التخصصات القانونية المختلفة، بتدريس البرنامج. كما أن هناك تنوعًا ملائمًا في المؤهلات والدرجات، حيث يوجد (2) عضو هيئة تدريس بدرجة أستاذ، و(4) بدرجة أستاذ مشارك، و(13) بدرجة أستاذ مساعد، وواحد بدرجة محاضر. بالإضافة لسبعة أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام جزئي. وقد درست لجنة المراجعة السير الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أن عددهم وتخصصاتهم وخبراتهم مناسبة لاحتياجات البرنامج. وتوجد لدى الجامعة سياسة لتشجيع البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس؛

تتضمن توفير مخصصات مالية للنشر والمشاركة في المؤتمرات التي تعقد داخل المملكة وخارجها. ولقد علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات أنَّ العديد من أعضاء هيئة التدريس قد استفادوا من هذه السياسة، وشاركوا في مؤتمرات محلية وإقليمية. كما اطلعت لجنة المراجعة على نماذج لمؤلفات وأبحاث الأساتذة ، ولاحظت وجود أبحاث لأعضاء هيئة التدريس منشورة في عدة مجلات ودوريات محلية وعربية. غير أن لجنة المراجعة لاحظت عدم وجود أبحاث لأعضاء هيئة التدريس منشورة في المجلات والدوريات العالمية، لذلك توصي لجنة المراجعة الكلية بدراسة أسباب ذلك، ووضع خطة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تحقيق ابحاث منشورة في المجلات والدوريات العالمية بما يتناسب وتحقيق رؤية الكلية لتكون "مركزًا متميزًا محليًا وإقليميًا في البحث والدراسة القانونية".

3.5 هناك سياسات وإجراءات واضحة لتعيين، وتقييم، وترقية، واستبقاء الموظفين الأكاديميين يتم تطبيقها بشكل متناسق وبطريقة شفافة. حيث تقوم إدارة الموارد البشرية بمخاطبة الأقسام لتحديد احتياجاتهم المتعلقة بالتوظيف. وعليه تقوم الكلية بوضع خطة سنوية لاحتياجات البرنامج، وذلك حسب عدد الطلبة المتوقع، واحتياجات التخصص. ويقوم العميد بتشكيل لجنة لمقابلة المرشحين، وترفع اللجنة توصياتها للقسم ومن ثم للكلية وأخيرًا إلى رئيس الجامعة لإقرارها؛ وذلك لتقوم إدارة الموارد البشرية باتخاذ الإجراءات اللزمة للتعيين. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال المقابلات التي تمت أثناء الزيارة الميدانية، معرفة الموظفين الإداريين والأكاديميين لهذه الإجراءات وتطبيقها. ولاحظت لجنة المراجعة أيضًا أنَّ هناك ترتيبات مُطبّقة لتعريف الموظفين الأكاديميين المُعيّنين حديثًا، ومن بينها يقوم رئيس القسم بتعريف أعضاء هيئة التدريس الجدد من خلال اطلاعهم على لوائح وقوانين الجامعة، وبرامج القسم، وأخذهم في جولة تفقدية في مرافقها، وتقديمهم لأعضاء الهيئة التدريسية القدامى. ويتم تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال تقييم ذاتي يقوم به عضو هيئة التدريس، إضافة إلى تقييم رئيس القسم ونتائج استبانة تقييم الطالب. كما توجد سياسة لترقية الهيئة الأكاديمية، والتي تشتمل على ثلاثة محاور أساسية هي التدريس، والبحوث، وخدمة المجتمع والتي تُقيَّم على مستوى القسم والكلية والجامعة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على نماذج لملفات الترقية التي تقدم بها بعض أعضاء هيئة التدريس، ولاحظت التناسق في تطبيق الإجراءات والقرارات التي تم اتخاذها بهذا الشأن، حيث تم ترقية عضو هيئة تدريس إلى درجة أستاذ مشارك في العام 2014. وترى لجنة المراجعة أن الإجراءات الخاصة بأعضاء

الهيئة التدريسية من حيث التعيين والتقييم والترقية، وتهيئة الأساتذة الجدد، واضحة وشفافة، وتسهم في دعم أعضاء الهيئة التدريسية وتنظيم شئونهم. كما أبدى أعضاء هيئة التدريس الذين تمت مقابلتهم رضاهم عن الإجراءات التي سبق ذكرها واليوم التعريفي. وتقدر لجنة المراجعة وجود إجراءات واضحة لتعيين، وتقييم، وترقية أعضاء هيئة التدريس.

3.6 لدى الجامعة نظامٌ لإدارة معلومات الطلبة (SIS)، يتم من خلاله حفظ سجلات الطلبة فيما يتعلق بالقبول والتسجيل، ونتائجهم التراكمية. ويتيح نظام المعلومات لأعضاء هيئة التدريس إدخال درجات الامتحانات مباشرة على النظام. وقد أكد الطلبة أنَّ لديهم إمكانية دخول مقيّدة على النظام من خلال طريقة دخول مُأَمَّنة، وأن في استطاعتهم الاطلاع على نتائجهم في الامتحانات، وسجلاتهم الأكاديمية عبر شبكة الإنترنت. كما تستخدم الجامعة نظام الحرم الجامعي الرقمي (Digital Campus) في إدارة الموارد البشرية في الجامعة، وتوفير المعلومات والجداول الدراسية للطلبة، والموظفين، والتسجيل الإلكتروني للطلبة. وقد تبين للجنة المراجعة من الزيارات الميدانية لإدارة القبول والتسجيل والمكتبة وموظفي مركز تقنية المعلومات، واللقاء مع أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة وجود وتوظيف هذه الأنظمة لإدارة المعلومات، ومن ثمَّ تسهل إدارة البرنامج. وأكد موظفو الدعم والأكاديميون على أن التقارير التي يتلقونها من النظام تفي باحتياجاتهم. ولجنة المراجعة تقدر وجود نظام إدارة المعلومات، ونظام معلومات الطلبة؛ يتم من خلاله دعم عملية التعليم والتعلُّم، والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات.

3.7 يوجد لدى الجامعة سياسات وإجراءات مناسبة مطبقة، لضمان أمن معلومات الطلبة ودقة النتائج. وتبين من اللقاء مع أعضاء هيئة التدريس، وزيارة قسم التسجيل أن عملية رصد العلامات تتم إلكترونيا، وورقيًّا بطريقة تضمن سلامتها ومراجعتها ودقتها، حيث تتم طباعة كافة الدرجات التي يتم إدخالها على النظام، ومراجعتها بصورة مستقلة من قِبل عضو هيئة التدريس ورئيس القسم علاوة على إجراء تدقيق إضافي يتم من قِبل قسم التسجيل بعد ذلك. وقد أكّدت المقابلات مع الموظفين الأكاديميين والإداريين وجود إجراءات الموافقة والتحقق، وتنفيذها. كما أن الإفصاح عن أي معلومات تتعلق بالطالب هو أمر يتم رسميًّا من خلال قسم التسجيل فقط. كما توظف الجامعة نظامًا لحفظ وأمن سجلات الطلبة يتمثل في الترتيبات الأمنية المتبعة، مع المستخدمين، ووجود آليات محددة للتفويض، وتخزين البيانات، واستخدام الأدوات المضادة للفيروسات وأمن

المعلومات، إضافة إلى وجود خطة استرجاع في حال حدوث الكوارث والتخزين الاحتياطي لبيانات نظام معلومات الطلبة، والتي تحفظ بصورة دورية، وفي مكانٍ بعيد؛ من أجل تفادي أي فقدان في هذه البيانات أثناء الكوارث كالحريق مثلاً. ولجنة المراجعة تقدِّر وجود إجراءات مناسبة لضمان أمن سجلات الطلبة ودقة النتائج.

3.8 في ضوء الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة المراجعة لمبنى الجامعة وموقع الكلية، تبين للجنة أن حرم الجامعة الجديد يتميز بالحداثة، حيث يوفر للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية بيئة تعليمية مناسبة مجهزة بالعديد من الموارد المادية، مثل قاعات المحاضرات الحديثة المزودة بالسبورة الذكية (Smart Board) المناسبة لاستخدام معظم أساليب التعليم والتعلم، وخصوصا أساليب التعليم التفاعلي. كذلك لاحظت لجنة المراجعة وجود قاعة جيدة للمحاكمات الصورية، إضافة إلى وجود عدد كاف من مختبرات الحاسوب التي يمكن استخدامها من الطلبة في حال عدم وجود دروس مجدولة. كما توجد قاعة للأنشطة الطلابية، والعيادة الصحية، وغرف الصلاة. وتشغل المكتبة القانونية جزءًا من مكتبة الجامعة، والتي تبلغ مساحتها 1000 متر مربع. وتحتوي المكتبة على عدد كاف من أجهزة الحاسوب، وعلى عدد من المجلات والدوريات الأكاديمية، وقاعدة بيانات باللغتين العربية والإنجليزية. وتفتح المكتبة أبوابها يوميًّا من الساعة الثامنة صباحًا حتى الساعة الثامنة مساءً، ماعدا يوم الجمعة فتفتح أبوابها من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة الثامنة مساءً، وتدار من قبل موظفين يملكون المعرفة والخبرات اللازمة في علم المكتبات. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المكتبة مميزة ومجهزة بأحدث التقنيات، ويوجد بها قواعد بيانات حديثة متوفرة إلكترونيًّا وورقيًّا، ودوريات عربية وعالمية، كما توفر المكتبة جوًّا مناسبًا لأغراض البرنامج بالإضافة إلى توفر قاعات مطالعة فردية عددها (13)، يمكن استخدامها من قبل الطلبة، وأعضاء الهيئة التدريسية على السواء، وكذلك كمٍّ كافٍ من المساحات المناسبة للمذاكرة. كما لاحظت لجنة المراجعة توافر بعض الموسوعات القانونية المهمة مثل موسوعة السنهوري، والتي تشكل مصدرًا أساسيًّا في تعليم القانون. ولجنة المراجعة تقدر أن الحرم الجامعي الجديد مناسب لطبيعة البرنامج واحتياجات الطلبة، كما أن مصادر التعلم المتاحة للطلبة من قاعات محاضرات، ومختبرات، ومكتبة، ومرافق حديثة تساعد على توفير بيئة تعلم مناسبة.

3.9 تبين للجنة المراجعة وجود إجراءات واضحة لدى الجامعة؛ للاستفادة من مصادرها، حيث تتم متابعة معلومات الطلبة والمكتبة عن طريق استخدام بعض البرمجيات في إدارة البرنامج والتي تحتوي على أنظمة تعقب يمكن من خلالها بيان معدلات استخدام العديد من الموارد المخصصة للبرنامج، فمثلا يتم إرسال تقارير دورية عن نسب الاستخدام للمكتبة، ولمواردها الإلكترونية والفعلية لعدة جهات في الجامعة ومنها إدارة الكلية. وإضافة لذلك، يقدم نظام التعلُّم الإلكتروني تقارير عن استخدام الطلبة له، والتي تقدم إلى عميد الكلية بشكل دوري. غير أن لجنة المراجعة لاحظت من خلال المقابلات مع إدارة البرنامج والهيئة الأكاديمية، وكما ذكر في تقرير التقييم الذاتي، أن نسبة الاستفادة من التقارير التي يتم توفرها من خلال الأنظمة المتاحة يظل محدودًا. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بالاستفادة بشكل أكبر من هذه التقارير في دعم عملية اتخاذ القرارات.

3.10 تقدم الجامعة حزمة من خدمات الدعم للطلبة من خلال موظفين متخصصين في وحدة الدعم الفني للجامعة، والموظفين في المكتبة، والمدرسين، ومساعدي التدريس في المختبرات. كما أن جميع مقررات برنامج البكالوريوس في الحقوق متاحة على برنامج (Moodle)، ويوفر له الدعم أخصائي تقنية المعلومات علاوة على مدرسي المادة. كما يتم تكليف أعضاء الهيئة التدريسية بإرشاد الطلبة في مراحل مختلفة من حياتهم الأكاديمية، وخصوصا المتعثرين أكاديميًّا، ويستفيد الطلبة كثيرًا من الساعات المكتبية للمدرسين، وهو ما أكده الطلبة والخريجون. وقد أثنى الطلبة على دور أعضاء هيئة التدريس الإرشادي والتوعوي، ودور موظفي الدعم وجودتهم. كما تساهم عمادة شئون الطلبة بوحداتها الإدارية المختلفة بفاعلية في تقديم الدعم، والتوجيه المهني، والرعاية الاجتماعية لطلبة البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود دعم مناسب يقدم للطلبة من قبل موظفين مؤهلين.

3.11 يتم تنظيم برنامج تعريفي للطلبة الجدد في بداية التحاقهم بالبرنامج الدراسي من قبل عمادة شئون الطلبة، ومجلس الطلبة. فقد تبين للجنة المراجعة من الاطلاع على الملفات، ومن لقاء الطلبة والخريجين، وأعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية أن الجامعة تخصص يومًا لتهيئة الطلبة الجدد، والطلبة المحولين من جامعات أخرى؛ للالتحاق بالبرنامج لتعريفهم على سياسات الجامعة والخدمات المتوفرة لهم، ومرافق الجامعة، وعلى كيفية التعامل مع البرنامج والمواد، كما تقدم لهم

نسخًا من الدليل الإرشادي للطالب؛ ليكون مرجعًا لهم. وقد أكد الطلبة الذين تمت مقابلتهم على وجود وفاعلية العملية التعريفية. كما يعين لكل طالب مشرف أكاديمي عند بداية التحاقه بالبرنامج؛ يستطيع الرجوع إليه عند الحاجة. كما أنَّ هناك ترتيبات موضوعة لتعريف الطلبة المحولين للبرنامج بالسياسات والإجراءات المتبعة لمعادلة المقررات الدراسية، وتحويل الساعات المعتمدة. وتعرب لجنة المراجعة عن ارتياحها للإجراءات المتاحة لتعريف الطلبة الجدد، وحرص الكلية على تقديم يوم التهيئة للطلبة عند التحاقهم بالبرنامج.

3.12 توجد لدى الجامعة والكلية سياسات وإجراءات واضحة للتعرف المبكر على الطلبة المعرضين للإخفاق الأكاديمي من خلال نظام معلومات الطلاب، حيث يعرف الطلبة المعرَّضون لخطر الإخفاق الأكاديمي على انهم الذين تتدنى معدلاتهم التراكمية عن الـ (60%). وقد علمت لجنة المراجعة أن نظام معلومات الطلاب، كخطوة استباقية يرصد جميع الطلبة الذين تصل معدلاتهم التراكمية إلى (62%) أو أقل، وترفع أسمائهم إلى المشرف الأكاديمي. ويتم تقديم تدخلات علاجية لهم، وملاحظتهم من قِبل مرشديهم الأكاديميين، حيث يُمنع هؤلاء الطلبة من التسجيل عبر شبكة الإنترنت، ويُلزمون بمراجعة المرشد الأكاديمي، والذي يقدم لهم النصح اللازم لتجاوز هذه المرحلة، وقد أشاد الطلبة بدور الإرشاد الأكاديمي بهذا الصدد، وخلال المقابلات، أكَّد الطلبة على أن الاجتماعات مع مرشديهم الأكاديميين قد ساعدتهم في تنظيم خطتهم الدراسية بشكلٍ أفضل. كما علمت لجنة المراجعة أنه إذا كانت المشكلة غير أكاديمية، يقوم المرشد الأكاديمي بتحويل الطالب إلى وحدةِ الرعاية الاجتماعية التابعة لعمادة شئون الطلبة؛ وذلك لمعالجة الأمر بشكل أفضل. ولجنة المراجعة تلاحظ جهود الكلية للتدخل المبكر لحل مشكلة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا.

3.13 تقدم الجامعة برامج مختلفة لدعم خبرة التعلم غير الرسمي لدى الطلبة من خلال عقد الندوات العلمية والثقافية والمحاكمات الصورية والمسابقات الرياضية والشعرية التي تنظمها عمادة شئون الطلبة. وتبين من لقاءات طلبة البرنامج أثناء الزيارة الميدانية أنهم يستفيدون من هذه البرامج التي تساهم في توسيع خبراتهم ومعارفهم. كما توفر مادة التدريب العملي بطبيعتها، الفرصة للتعلم غير الرسمي. ولاحظت لجنة المراجعة أن عمادة شئون الطلبة تقوم بتنظيم فعالية "يوم المهن" السنوي، حيث يتعرف الطلبة على أرباب الأعمال المحتملين، والفرص الوظيفية والتدريبية المتاحة

في سوق العمل. وتوفر البيئة المادية للحرم الجامعي – المكتبة، والكافيتريا، ومختبرات الحاسوب، وخدمة الـ Wi-Fi – بيئة تعلُّم مناسبة للطلبة. كما توفر الجامعة برنامج الـ (Moodle)، والذي يسهل للطلبة الحصول على الموارد والمصادر التعليمية، كما يمكن له أن يوفر مساحة للحوار بين الطلبة أنفسهم، أو بينهم وبين مدرسي المقررات الدراسية. إلا أنه تبين من لقاءات الطلبة أنَّ استفادتهم من هذا النظام محدودة جدًّا، ولا ترتقي في أغلب الأحوال إلى استخدام البرنامج كوسيلة للتخزين الإلكتروني لمحتويات المقررات. لذلك توصي لجنة المراجعة الكلية بوضع آلية فعَّالة لتشجيع الطلبة على استخداماً أكثر لمصادر التعلم الإلكترونية بما يخدم تطوير التعلم غير الرسمي، والتعلم الذاتي للطلبة.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- توجد سياسة قبول واضحة ومناسبة لمستوى ونوع البرنامج، ويتم مراجعتها وتعديلها بما يتناسب مع أهداف البرنامج
- هناك خطوط واضحة للمسئوليات فيما يتعلق بإدارة البرنامج تبدأ من مدرس المادة وصولاً إلى العميد ورئيس الجامعة، وهي واضحة للجميع
- هناك إجراءات واضحة لتعيين وتقييم وترقية أعضاء هيئة التدريس، وتوفر عقود التعيين الحد المعقول من الاستقرار الوظيفي
- هناك نظام لإدارة المعلومات، ونظام لمعلومات الطلبة؛ يتم من خلالهما دعم عملية التعليم والتعلُّم، والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات
- تطبق الجامعة إجراءات مناسبة لضمان أمن سجلات الطلبة ودقة النتائج
- الحرم الجامعي الجديد مناسبٌ لطبيعة البرنامج واحتياجات الطلبة، كما أن مصادر التعلم المتاحة للطلبة من قاعات محاضرات، ومختبرات، ومكتبة، ومرافق حديثة تساعد على توفير بيئة تعلم مناسبة
- هناك نظام لتقديم الدعم المناسب للطلبة من قبل موظفين مؤهلين.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تقييم مدى رصانة امتحان المستوى في اللغة الإنجليزية، ومراجعة محتوى المقررات الاستدراكية في اللغة الإنجليزية
- ووضع خطة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على تحقيق ابحاث منشورة في المجلات والدوريات العالمية بما يتناسب وتحقيق رؤية الكلية
- الاستفادة بشكل أكبر من التقارير التي ترصد معدلات استخدام المصادر المتاحة للكلية في دعم عملية اتخاذ القرارات
- وضع آلية فاعلة لتشجيع الطلبة على زيادة استخداماً مصادر التعلم الإلكترونية لتعزيز التعلم غير الرسمي والتعلم الذاتي للطلبة.

3.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

4.1 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن مواصفات الخريجين محددة في توصيف البرنامج "كمخرجات تعلم مطلوبة، ومرتبطة بأهداف البرنامج"، كما قامت الكلية بمقارنة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع المعايير الأكاديمية لبرنامج بكالوريوس الحقوق في المملكة البريطانية (QAA–UK Subject Benchmark statement –Law)، والمعايير القومية الأكاديمية القياسية المصرية – قطاع كليات الحقوق؛ وذلك لضمان استيفاء مواصفات الخريجين للمعايير الأكاديمية المطلوبة للتخصص ودرجة البرنامج. وتتعلق مخرجات التعلم المطلوبة بالمعرفة والفهم والمهارات المتصلة بالموضوع والمهارات الذهنية والعملية والتحويلية التي تؤهل الخريج لدخول سوق العمل. اطلعت لجنة المراجعة على ملفات المواد، ولاحظت أنها تحتوي على جداول تربط بين مخرجات التعلم للبرنامج، وبين مخرجات المقررات، وأدوات التقييم. كما لاحظت وجود آليات لمراجعة رصانة أدوات التقييم. وتعرب لجنة المراجعة عن ارتياحها لوجود مواصفات خريجين منصوص عليها من خلال مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وهناك بشكل عام، صلة بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأدوات التقييم المستخدمة.

4.2 قامت جامعة العلوم التطبيقية بوضع سياسة للمقارنات المرجعية في الجامعة، وفرت للجنة المراجعة النسخة الأخيرة للمسودة والمؤرخة بتاريخ 3 سبتمبر 2013. وهي سياسة عامة تنطبق على جميع مشروعات المقارنات المرجعية التي يمكن أن تقوم بها الجامعة. وتنص السياسة على أنه ليست هناك منهجية محددة للقيام بأنشطة قياس الأداء، غير أنها تحدد المبادئ الجوهرية لقياس الأداء والتي تشمل "أن تقوم الأطراف القائمة بالمقارنات المرجعية بتجديد الهدف، وما يتوقع من النشاط المقترح قبل بدء المشروع"، كما تدعو إلى توقيع اتفاقيات تنص على شروط تبادل المعلومات، والسرية في حال تضمن المقارنات المرجعية أطراف أو شركاء خارجيين. غير أن تقرير التقييم الذاتي يشير إلى أن هذه السياسة لم يتم اعتمادها رسميا حتى تاريخه. وعلى الرغم من ذلك فقد تبين للجنة المراجعة بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، والأدلة المساندة، واللقاء مع أعضاء الهيئة الأكاديمية أن كلية الحقوق اعتمدت على العديد من المرجعيات لمقايسة

البرنامج، حيث تمت مقارنة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بالمعايير الأكاديمية لبرنامج بكالوريوس في الحقوق في المملكة البريطانية (QAA–UK Subject Benchmark statement –Law)، والمعايير القومية الأكاديمية القياسية المصرية – قطاع كليات الحقوق. كما قامت الكلية بمقايسة الخطة الدراسية للبرنامج (هيكل البرنامج ومحتواه) مع برامج مماثلة تقدم في جامعات محلية، وعدد من الجامعات على المستوى الإقليمي والدولي، وقد قامت بتوظيف نتائج تلك المقارنات في تطوير البرنامج. إلا أنَّ لجنة المراجعة ترى أن إجراءات المقارنات المرجعية يجب أن تحدد بشكل صريح الهدف من وراء المقارنة، واختيار ما يراد مقارنته، وكيفية إدارة عملية المقارنة، وكيفية استخدام النتائج المترتبة عليها. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بالإسراع في تطبيق سياسة المقارنات المرجعية للجامعة، وتطوير آليات تفصيلية للعمليات، وتوسيع المقارنات المرجعية لتشمل مخرجات التعلم المطلوبة، وطرائق التعليم والتعلم والتقييم، إضافة إلى مقايسة نسبة التقدم والاستبقاء، وطول فترة الدراسة، والوجهة الأولى للخريجين، ومصادر التعلم.

4.3 هناك إجراءات واضحة للتقييم في سياسة الجامعة الخاصة بالتعليم والتعلم والتقييم، وهي متاحة في دليل الطلبة، كما يتم تحديد تفاصيل ومواعيد وآليات التقييم في توصيف كل مقرر. وقد علمت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بمناقشة توصيف المقرر، وسياسة التقييم مع الطلبة في بداية كل فصل دراسي، وقد أكد ذلك الطلبة الذين تمت مقابلتهم خلال الزيارة الميدانية. كما أن هناك آليات للتأكد من قيام الهيئة الأكاديمية بالالتزام بسياسات التقييم المتفق عليها من خلال وجود منسق للمقررات، إضافة إلى أنَّ الممتحن الداخلي والخارجي يقومان بتقديم التغذية الراجعة حول مدى التزام أعضاء هيئة التدريس بسياسات التقييم. كما تتم الموافقة على توزيع درجات الطلبة من قبل رئيس القسم والعميد؛ للتأكد من عدالة التصحيح وتوزيع الدرجات قبل الإعلان عنها. وعلمت لجنة المراجعة من خلال مناقشة أعضاء الهيئة الأكاديمية خلال الزيارة الميدانية أن سياسات التقييم يتم مراجعتها. وقد أسفرت هذه المراجعات عن تعديل بعض السياسات مثل تعديل توزيع الدرجات لبعض المقررات؛ لتتناسب أكثر مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر. كما قامت الجامعة بتطوير آليات المتابعة، والاستمارات المستخدمة لضمان دقة ونزاهة وعدالة عمليات التقييم. وتقدر لجنة المراجعة أن

سياسات التقييم معروفة لدى الطلبة، وأعضاء الهيئة الأكاديمية، وهناك آليات للمتابعة والمراجعة والتحسين.

4.4 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى وجود آليات تضمن توافق أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المراد قياس مدى تحققها، حيث يتضمن توصيف المقرر آليات وأدوات التقييم، والتي يتم ربطها بالمخرج المراد قياس مدى تحققه. وقد أُبلغت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن الممتحن الداخلي يقوم بمراجعة أسئلة امتحانات منتصف ونهاية الفصل، وملء استمارة معتمدة من الجامعة تعلق على مدى توافق أسئلة الامتحان مع مخرجات التعلم المراد قياسها، وتتم مراجعة هذه الاستمارات من قبل منسق البرنامج، ورئيس القسم. كما يتم التدقيق الخارجي على امتحانات نهاية الفصل، حيث يرسل للمقيم الخارجي توصيف المقرر الذي يتضمن مخرجات التعليم المطلوبة؛ للتأكد من تناسب الأسئلة مع المخرجات المزمع قياس مدى تحققها. ويقوم المراجع الخارجي للبرنامج بمراجعة دورية للبرنامج؛ يطلع فيها على نماذج من الأعمال المقيمة للطلبة ويقدم في تقريره تغذية راجعة عن مدى تناسق أدوات التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة. وقد أُبلغت لجنة المراجعة خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس أن مدرس المقرر يقوم في نهاية الفصل بملء مصفوفة خاصة لقياس مدى تحقق كل مخرج من مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، والتعليق على النتائج، واقتراح التحسينات المطلوبة، وقد قامت الجامعة بمراجعة وتعديل مصفوفة القياس. ولجنة المراجعة تقدر وجود آليات يتم من خلالها ضمان توافق عمليات التقييم مع مخرجات التعلم، وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات والبرنامج.

4.5 لدى جامعة العلوم التطبيقية سياسة رسمية للتدقيق الداخلي تم تطبيقها في جميع مقررات برنامج بكالوريوس في الحقوق منذ الفصل الأول للعام الأكاديمي 2014-2015. حيث يقوم رئيس كل قسم في بداية كل عام أكاديمي بتعيين ممتحن داخلي لكل مقرر دراسي. وخلال جلسات المقابلة، أكَّد أعضاء هيئة التدريس على قيام المدقق الداخلي بمراجعة أسئلة ورقة امتحان منتصف ونهاية الفصل؛ لضمان أن التقييمات متسقة مع مخرجات التعلم المراد قياس مدى تحققها، وأن تكون ورقة الامتحان مناسبة لمستوى درجة البرنامج، وأن يكون توزيع الدرجات مناسبًا. كما يقوم المدقق الداخلي بمراجعة نماذج من أوراق الطلبة المصححة؛ يتم من خلالها التأكد من دقة وعدالة التصحيح من خلال الاستعانة بمعايير واضحة للتصحيح ووضع الدرجات، والتي تم

تحديدها للمستويات المختلفة للمقررات. كما يقوم منسق البرنامج ورئيس القسم بالاطلاع على تقرير المدقق الداخلي، ومتابعة توصياته. وقد تبين للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على ملفات المقررات قيام الكلية بتنفيذ سياسة التدقيق الداخلي للفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2014-2015، وتنصح لجنة المراجعة الكلية بالاستمرار في تطبيق سياسة التدقيق الداخلي وقياس فاعليتها. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أن عملية التدقيق الداخلي تقتصر على امتحانات المنتصف ونهاية الفصل. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بمراجعة سياسة التدقيق الداخلي لتشمل كافة أساليب التقييم المستخدمة، وتطوير آلية لقياس فاعلية عملية التدقيق الداخلي لأدوات التقييم.

4.6 هناك سياسة للتدقيق الخارجي يعين من خلالها ممتحن خارجي للتدقيق في الامتحانات النهائية للمقررات؛ وفقا لنموذج معتمد لذلك. وقد أبلغت لجنة المراجعة خلال اجتماعها بفريق البرنامج أنه يرسل للمقيم الخارجي توصيف المقرر الذي يتضمن مفردات المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة؛ للتأكد من تناسب الأسئلة مع مخرجات التعلم المطلوبة؛ وذلك لتحقيق أهداف المقرر، ومن ثم أهداف البرنامج. وقد أبدى الممتحنون الخارجيون الذين اجتمعت بهم لجنة المراجعة ارتياحهم من أن فريق البرنامج قد أخذ في الاعتبار ملاحظاتهم في تعديل بعض الأسئلة. كما لاحظت لجنة المراجعة أن البرنامج يستفيد من تقارير المراجعات الدورية للمراجعين الخارجيين للبرنامج، والتي تشمل مراجعة والتعليق على نماذج من أعمال الطلبة المقيمة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على محاضر لمجلس القسم تم خلالها مناقشة ملاحظات المراجعين الخارجيين للبرنامج، واتخاذ القرارات اللازمة لتطوير عملية التقييم. وتقدر لجنة المراجعة وجود آليات يتم من خلالها مناقشة ملاحظات الممتحنين والمراجعين الخارجيين لأدوات التقييم، واتخاذ القرارات اللازمة. وقد راجعت لجنة المراجعة ملفات المقررات التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، ولاحظت أن عملية التقييم الخارجي تقتصر على امتحانات نهاية الفصل، كما أنها لم تشمل على إجراءات أخرى كمراجعة التصحيح، وملاءمة إجابات الطلبة. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بمراجعة سياسة التدقيق الخارجي؛ لتشمل جميع أدوات التقييم، وملاءمة وعدالة التقييم.

4.7 اطلعت لجنة المراجعة على بعض النماذج من أعمال الطلبة لبعض المقررات، ولاحظت تنوع أساليب التقييم (الامتحانات، الأبحاث، الواجبات، المشاركة وغيرها)، كما أن هناك تنوعًا في

نوعية أسئلة الامتحانات من حيث موضوعاتها، ومن حيث وظائفها القياسية. كما لاحظت أن مستوى الصعوبة في الامتحانات التي تضمنتها ملفات المقررات فهو، بشكل عام، مقبولٌ لمستوى الدرجة العلمية، فيما عدا المواد التي تدرس باللغة الإنجليزية، والتي جاءت بسيطة، واعتمدت في أساسها على أسئلة الاختيار من متعدد، وملء الفراغات، والإجابات القصيرة جدًّا. كما لاحظت لجنة المراجعة أن معظم الامتحانات التي اطلعت عليها لا تتدرج في الصعوبة والعمق لقياس الفوارق الدقيقة بين الطلبة، وإبراز الطلبة الأكثر تميزا. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بتطوير أدوات التقييم؛ لضمان التمييز في مستوى التقييم، لقياس الفوارق الدقيقة بين الطلبة، وإبراز الطلبة الأكثر تميزا.

4.8 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن الكلية تتأكد من أن إنجازات الخريجين تلبي أهداف البرنامج، من خلال قياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وذلك باستخدام مصفوفة قياس مخرجات التعليم، والتي تقيس مدى تحقيق أعمال الطلبة في الامتحانات، وأعمال الفصل لمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية، وبالتالي للبرنامج والتي قامت الجامعة بمراجعتها وتطويرها؛ لتكون أكثر دقة في قياس إنجاز الطلبة. كما تبين للجنة المراجعة من خلال اللقاءات مع الهيئة الإدارية والأكاديمية للبرنامج أن هناك جهودًا تبذل لمتابعة الخريجين، وتحديث بياناتهم، والتواصل مع أرباب الأعمال والخريجين في أماكن عملهم، أو أماكن تدريبهم العملي؛ لقياس فاعلية وكفاءة المخرجات التعليمية للبرنامج بناء على متطلبات سوق العمل. كما لاحظت لجنة المراجعة من خلال لقاءاتها مع الخريجين، وأرباب الأعمال أنَّ مستوى إنجاز الخريجين يلبي بشكلٍ عام أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له. كما لاحظت لجنة المراجعة أن المعدل التراكمي للخريجين مناسب للبرنامج، حيث إن نسبة الحاصلين على امتياز تتراوح بين (8% و30%)، ومعدل الرسوب من (13% إلى 39%) في السنوات الخمس السابقة. وتلاحظ لجنة المراجعة أن مستوى توزيع معدلات نجاح الخريجين يلبي بشكل عام أهداف البرنامج. غير أن لجنة المراجعة تشعر بالقلق من أن البرنامج، وعلى الرغم من كونه يتَّبع نظام الساعات المعتمدة الأمريكي، فإن درجة النجاح هي (50%) والتي تعتبر منخفضة، ولا تتفق مع غالبية البرامج المماثلة التي تتبع نفس نظام الساعات المعتمدة. وتوصي لجنة المراجعة الكلية بأن تراجع الحد الأدنى المطلوب للنجاح في المقررات؛ وذلك لتتوافق مع البرامج المماثلة في مؤسسات محلية، وإقليمية، وعالمية.

4.9 تبين للجنة من الاطلاع على الوثائق ذات العلاقة، ومن الإحصاءات التي قدمتها الكلية للجنة المراجعة، ومن تقرير التقييم الذاتي، واللقاءات التي تم عقدها مع أعضاء الهيئة التدريسية، والطلبة، والخريجين أن أعداد الطلبة المقبولين مقارنة بالخريجين هي ضمن النسب المقارنة لبرامج مماثلة، كذلك الأمر بالنسبة لنسب التقدم من سنة إلى أخرى، ونسب الاستبقاء، وطول فترة الدراسة. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن هناك تحسنًا في متوسط مدة الدراسة، حيث إن مدة الدراسة للدفعات المقبولة خلال الأعوام 2005–2009، كانت تتراوح بين (6) إلى (10) فصول، في حين بلغ أعلى متوسط مدة الدراسة في سنة 2012–2013، لتصل إلى (8.71) فصلاً دراسيًّا. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن الكلية لا تأخذ في الاعتبار تأثير الطلبة المحولين على متوسط مدة الدراسة في البرنامج. وتنصح اللجنة الكلية بمراجعة طريقة القياس المتبعة لمعالجة هذا الأمر. وتدل الإحصاءات التي تم تقديمها للجنة على أن البرنامج يشهد تحسنًا تدريجيًّا في عدد المقبولين، حيث بلغ العدد (139) طالبًا في العام الأكاديمي 2010–2011، وازداد إلى (264) طالبًا في العام الأكاديمي 2014–2015. ولاحظت لجنة المراجعة أن نسبة الطلبة الذين استمروا في البرنامج في العام الأكاديمي 2012–2013، كانت (75.22%)، وزادة إلى (90.2%) في العام الأكاديمي 2013–2014. وتشير نتائج استبانة الخريجين التي نفذت في العام الأكاديمي 2013–2014، وشارك فيها (136) خريجًا إلى أن نسبة (90%) من خريجي البرنامج يعملون في أعمال متصلة بتخصص القانون، أغلبهم في القطاع الخاص. وحيث إن الكلية أشارت في تقرير التقييم الذاتي إلى أن نسبة كبيرة من طلبة البرنامج يعملون أثناء الدراسة، تنصح لجنة المراجعة الكلية بمتابعة خريجيها بشكل مستمر؛ لقياس القيمة المضافة للبرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة أن الطلبة يتقدمون في دراستهم بشكل مناسب، ويتخرجون في المدة المحددة.

4.10 تتضمن الخطة الدراسية مقرر التدريب العملي بما يعادل (3) ساعات معتمده بمعدل (120) ساعة عمل فعلية، ويشرف على الطالب خلال هذه المدة كل من المشرف الأكاديمي والمشرف الميداني. كما توجد إجراءات واضحة في لائحة التدريب العملي لإدارة البرنامج، وتقييم خبرة التعلم التي يكتسبها الطالب، حيث يتوجب على الطالب من خلالها الالتحاق بإحدى الجهات المختلفة، والتي من أهمها مكاتب المحاماة، والدوائر الحكومية؛ لاكتساب خبرة العمل في المجال القانوني. ويقوم الطالب بكتابة تقارير دورية بكل الأعمال التي قام بها، وفي نهاية مدة التدريب

يتوجب على الطالب كتابة تقرير نهائي يبين فيه الخبرات والنواحي المعرفية والمهارات التي اكتسبها، ثم تتم مناقشة الطالب على ما ورد في تقريره من قبل لجنة ثلاثية أحد أعضائها المشرف الأكاديمي، كما يساهم المشرف العملي في تقييم الطالب ضمن نموذج معد لهذا الغرض. وهناك سياسة تقييم واضحة تتضمن (50%) من الدرجة للمشرف الميداني، و(30%) للمشرف الأكاديمي، و(20%) للعضوين الآخرين في لجنة التقييم. وقد تمت مراجعة آلية التقييم؛ لتكون اعتبارا من الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2014–2015، نسبة (30%) لجهة العمل، و(70%) لوحدة التدريب – (40%) للمشرف الأكاديمي، و(30%)" للجنة تقييم الطالب – وقد أبلغت لجنة المراجعة أن مراجعة توزيع الدرجات قد جاءت لتضمن عدالة ورصانة التقييم. وتبين للجنة المراجعة من المقابلات مع أعضاء الهيئة التدريسية الذين شاركوا في الإشراف على المتدربين، أو في لجان المناقشة الجهد والوقت الذي يبذلونه في هذه المادة، الأمر الذي يلقى تقديرًا عاليًا من الطلبة والخريجين على السواء. وتقدر لجنة المراجعة وجود آليات واضحة لتقييم خبرة التعلم التي يتحصل عليها الطالب خلال التدريب العملي، يتم تطبيقها ومراجعتها باستمرار.

4.11 يوجد ضمن خطة برنامج البكالوريوس في الحقوق مقرر إجباري، وهو: "أساليب البحث العلمي والقانوني" (LAW201)، يعد فيه الطالب بحثا علميًّا تحت إشراف عضو هيئة تدريس. ويبين ملف هذه المادة أن الإجراءات المتبعة في هذه المادة واضحة، ومحددة لكل من المشرف والطالب، كما أن أسلوب التقييم متناسب مع طبيعة المادة، ويساهم في تحقيق أهدافها. وتبين للجنة المراجعة أيضا من المقابلات مع أعضاء الهيئة التدريسية الذين شاركوا في الإشراف على مادة "أساليب البحث العلمي والقانوني" (LAW201) أنه يجب على الطالب زيارة المكتبة عددًا من المرات لجمع المعلومات خلال إعداد البحث، كما يتطلب منه تقديم بحثه من خلال برنامج "Turnitin"؛ للتأكد من خلوه من الانتحال والسرقات العلمية. ويشرف على الطالب مدرسيْن متخصصيْن في مجال البحث، وكذلك يجري التحكيم من قبل مدرسيْن متخصصيْن. ويتم تقييم الطلبة وفق البنود الواردة في استمارة تقييم البحث، والتي تملأ من قبل أستاذ المادة بنسبة (60%)، والأستاذ المناقش بنسبة (40%) في نهاية الفصل، حيث إن الطالب يعرض بحثه أمام لجنة تتكون من أستاذين أو أكثر، وبحضور عدد من الطلبة خلال جلسة المناقشة. وتقترح لجنة

المراجعة إشراك عضو خارجي في لجنة المناقشة؛ لأن ذلك سيحقق العديد أهداف البرنامج من خلال إعداد خرجين قادرين على دخول سوق العمل في مملكة البحرين والدول الأخرى.

4.12 يوجد مجلس استشاري لكلية الحقوق يتكون من أعضاء من القطاعين العام والخاص في البحرين، من محامين ومستشارين، وله دور مهم في تطوير البرامج الأكاديمية، كما توجد سياسة واضحة توضح مسئوليات ومهام المجلس. وقد تبين للجنة المراجعة من اللقاءات مع الهيئة التدريسية، وأعضاء المجلس الاستشاري اهتمام الجامعة المتزايد بالمجلس الاستشاري ودوره، والاهتمام بالتغذية الراجعة من اجتماعات المجلس وتفعيلها في تعديل كل من الخطط الدراسية، وزيادة المهارات التطبيقية التي يتطلبها البرنامج. فقد طبقت الكلية عدد من اقتراحات المجلس، ومنها: زيادة المواد التطبيقية، وتعديل توزيع الدرجات في استمارة تقييم التدريب العملي، وإضافة المواد التي تدرس باللغة الإنجليزية. وقد أعرب أعضاء المجلس عن أن هذه الاقتراحات تعكس احتياجات السوق، وأن الكلية حريصة على تلبية تلك الاجتياحات؛ مما عكس رضا جهات توظيف الخريجين عن خريجي البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود مجلس استشاري فاعل؛ يستفاد من التغذية الراجعة التي يقدمها في تطوير البرنامج.

4.13 لدى الكلية آلية تستطلع بها آراء أرباب الأعمال من خلال استبانات تتضمن أسئلة عن مدى تكافؤ الخطة الدراسية مع سوق العمل. تبين للجنة من التحليل الذي أوردته الكلية لاستبانات أرباب الأعمال والخريجين، ومن اللقاءات مع الخريجين وأرباب الأعمال رضاهم عن مستوى خريجي البرنامج مقارنة بالبرامج المشابهة محليًّا وإقليميًّا. ومن اللقاءات مع الخريجين تبين للجنة المراجعة أنه يتم التواصل معهم من خلال الاستبانات، إضافةً إلى اللقاء السنوي الذي تقيمه الكلية لخريجيها. كما أشار بعض الخريجين الذين تمت مقابلتهم إلى زيارتهم للجامعة في يوم المهن، والذين تحرص الكلية من خلاله على اللقاء بهم، وتحصيل التغذية الراجعة منهم. كما أشاد الخريجون الذين تمت مقابلتهم باهتمام الكلية بشئونهم قبل وبعد التخرج، وبالدور الإيجابي الذي يقوم به أعضاء هيئة التدريس في متابعة شئون الطلبة والخريجين والاهتمام بها. ولقد أعرب أرباب الأعمال خلال لقاء لجنة المراجعة بهم عن أن خريجين البرنامج يتسمون بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، وأثنوا على مستوى مخرجات البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة رضا أرباب الأعمال والخريجين على مخرجات البرنامج.

4.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- سياسات التقييم معروفة لدى الطلبة وأعضاء الهيئة الأكاديمية، وهناك آليات للمتابعة والمراجعة والتحسين
- هناك سياسات وآليات يتم من خلالها ضمان توافق عمليات التقييم مع مخرجات التعلم، وقياس مدى تحقق مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات والبرنامج
- هناك آليات يتم من خلالها مناقشة ملاحظات الممتحنين والمراجعين الخارجيين لأدوات التقييم واتخاذ القرارات اللازمة
- لدى الكلية آليات واضحة لتقييم خبرة التعلم التي يحصل عليها الطالب خلال التدريب العملي، يتم تطبيقها ومراجعتها باستمرار
- هناك مجلس استشاري فاعل يستفاد من التغذية الراجعة التي يقدمها في تطوير البرنامج
- يوجد رضا عن مخرجات البرنامج من أرباب الأعمال والخريجين.

4.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- الإسراع في تطبيق سياسة المقارنات المرجعية للجامعة، وتطوير آليات تفصيلية للعمليات، وتوسيع المقارنات المرجعية لتشمل مخرجات التعلم المطلوبة وطرائق التعليم والتعلم والتقييم، إضافة إلى مقايسة نسبة التقدم والاستبقاء، وطول فترة الدراسة، والوجهة الأولى للخريجين، ومصادر التعلم
- مراجعة سياسة التدقيق الداخلي لتشمل كافة أساليب التقييم المستخدمة، وتطوير آلية لقياس فاعلية عملية التدقيق الداخلي لأدوات التقييم
- مراجعة سياسة التدقيق الخارجي لتشمل جميع أدوات التقييم وملاءمة وعدالة التقييم
- تطوير أدوات التقييم؛ لضمان التمييز في مستوى التقييم، لقياس الفوارق الدقيقة بين الطلبة وإبراز الطلبة الأكثر تميزًا
- مراجعة الحد الأدنى المطلوب للنجاح في المقررات، وذلك بالتوافق مع البرامج المماثلة في مؤسسات محلية، وإقليمية، وعالمية.

4.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

5.1 يوجد نظام أساسي للجامعة تحدد فيه السياسات والإجراءات الرئيسة لها، بحيث تلتزم به الكلية في إدارة وتقديم البرنامج. وتشمل السياسات والإجراءات الموجودة: إستراتيجية التعليم والتعلُّم والتقييم، وسياسة التقييم والتغذية الراجعة، وسياسة تطوير أعضاء هيئة التدريس، وسياسة ترقية الموظفين الأكاديميين، وسياسة الطلبة المُعرَّضين لخطر الإخفاق الأكاديمي، وسياسة مراجعة البرامج. ومن خلال المقابلات مع الهيئة الأكاديمية والإدارية تبين للجنة المراجعة أن الموظفين على معرفة جيدة بالإجراءات والأنظمة، وقد أشاروا إلى مشاركتهم في تطوير هذه الإجراءات. كما تبين من خلال الاطلاع على الأدلة، ومحاضر اجتماعات مجالس الأقسام والكلية واللجان المختلفة أن هذه السياسات والإجراءات منقولة بشكلٍ جيد لكل من الموظفين والطلبة، ويتم التأكد من مدى تطبيقها على أرض الواقع، وكذلك مناقشتها. وتقدر لجنة المراجعة وجود سياسات وإجراءات للجامعة يتم تطبيقها في إدارة وتقديم البرنامج، ويساهم أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية في مراجعة وتطوير ما يتصل بعملهم.

5.2 يوجد هيكل إداري وتنظيمي في الكلية لإدارة البرنامج والكلية، وذلك بتوزيع مسئولية إدارة البرنامج بين القسمين العام والخاص، وتحت إشراف عميد الكلية، بالإضافة إلى منسق البرنامج ومنسقي المقررات، إضافة إلى اللجان المختلفة التي تساهم في إدارة البرنامج بشكل فاعل. كما يوجد توثيق لمحاضر اجتماعات اللجان والمجالس المذكورة. كما أُبلغت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن نائب الرئيس للشئون الأكاديمية يضطلع بدورٍ رئيسٍ في الإشراف على المستوى الأكاديمي للبرنامج. ويقوم مركز ضمان الجودة والاعتمادية بمتابعة تنفيذ القائمين على البرنامج لسياسات الجامعة. وقد اطلعت لجنة المراجعة على محاضر بعض اجتماعات مجالس الكلية وقسمي القانون العام والقانون الخاص واللجان المختلفة، والتي تدل على أن البرنامج يدار بطريقة تنم عن وجود قيادة فاعلة ومسئولة. وتقدر لجنة المراجعة الطريقة التي يدار بها البرنامج.

5.3 لدى جامعة العلوم التطبيقية مسودة دليل ضمان الجودة، تحدد نظام إدارة الجودة المتبع في الجامعة، ومسئوليات وواجبات الموظفين، والتي تشمل دور نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية والتطوير، وعميد الكلية، ورئيس القسم ومنسق البرنامج وأعضاء الهيئة الأكاديمية. كما يحدد الدليل دور مركز ضمان الجودة والاعتمادية، وهيكل إدارة نظام إدارة الجودة الداخلي للجامعة. وقد علمت لجنة المراجعة أن دليل نظام الجودة وإن كان ما يزال مسودة، إلا أن الجامعة والكلية والأقسام تقوم بتنفيذ بنود هذا الدليل فيما يتصل بالبرنامج. حيث يقوم مركز ضمان الجودة والاعتمادية بالتنسيق مع وحدة ضمان الجودة بالكلية واللجان المختلفة؛ للتوفيق بين قرارات الأقسام المتعلقة بخطط وبرامج التطوير والسياسة العامة للجودة على مستوى الجامعة. كما يرأس رئيس الجامعة مجلس ضمان الجودة والاعتمادية الذي يقوم بالإشراف على كافة الأمور المتعلقة بالمراجعات الداخلية والخارجية التي تخضع لها الجامعة والبرامج الأكاديمية. أما فيما يخص ضبط الجودة على مستوى المقررات فيتم ذلك عن طريق منسقي المقررات والمراجعات السنوية والدورية للبرنامج والتي يقوم مركز ضمان الجودة والاعتمادية بالتأكد من التزام الكلية بهذه الآليات. ولجنة المراجعة تقدر وجود نظام داخلي لضمان الجودة يتم تنفيذه ومتابعته على مستوى البرنامج. غير أنها توصي الكلية بسرعة إقرار دليل ضمان الجودة للجامعة.

5.4 يشير تقرير التقييم إلى أن مركز ضمان الجودة والاعتمادية هو الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة بين الموظفين الإداريين والأكاديميين في الجامعة، حيث يقدم، بالتنسيق مع مركز تدريب وتطوير أعضاء هيئة التدريس العديد من الورش والدورات، تراوح عددها في العام الماضي حوالي عشرون ورشة ودورة تدريبية ؛ وذلك لتدريبهم على فهم وتطبيق معايير الجودة مثل دورة تصميم البرامج الأكاديمية ومخرجات التعليم، ودورة استخدام الوسائل الحديثة في التعليم، ودورة الاعتماد وضمان الجودة والإرشاد الأكاديمي، ودورة التخطيط الإستراتيجي في التعليم العالي. وتوفر الجامعة سياسات وإجراءات ضمان الجودة على الموقع الإلكتروني الداخلي للجامعة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق هم أعضاء في لجنة الجودة على مستوى الجامعة. وتبين للجنة المراجعة من خلال مقابلة الهيئة الأكاديمية والإدارية والموظفين الإداريين أن لديهم فهما واضحا لترتيبات إدارة الجودة ودورهم في تحقيق ذلك. وتقدر

لجنة المراجعة أن أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية على دراية بنظام وآليات ضمان الجودة لجامعة العلوم التطبيقية، ولديهم فهمٌ واضحٌ لدورهم في ذلك.

5.5 يحدد دليل ضمان الجودة لجامعة العلوم التطبيقية الآليات والإجراءات المتبعة لاقتراح وتطوير برامج جديدة تقدم في الجامعة، والذي يتضمن القيام بمقايسة مرجعية غير رسمية، وبحث وضع السوق، والحصول على تغذية راجعة من خبراء أكاديميين. وقد أُبلغت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية أن العملية تبدأ من الكلية التي يمكن لها أن تقترح تقديم برنامج جديد تقوم بدراسته لجنة مراجعة البرامج والمناهج الدراسية، والتي تقوم برفع توصياتها إلى المجلس الأكاديمي، ومن ثم إلى مجلس الجامعة ومجلس الأمناء للتصديق عليه واعتماده، وذلك قبل تقديمه للحصول على الترخيص من مجلس التعليم العالي. وقد وجدت لجنة المراجعة أنه لم يتم تقديم برامج جديدة مؤخرًا. ولجنة المراجعة ترى أن هذه الإجراءات كافية.

5.6 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى قيام الكلية بمراجعة مستمرة للبرنامج؛ يستفاد فيها من التغذية الراجعة من أعضاء هيئة التدريس والأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال التنسيق مع مركز ضمان الجودة والاعتماد. وقد أُبلغت لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية إلى أنه يتم تقييم البرنامج، وإعداد تقرير داخلي عنه، والذي يتضمن توصيات بتحسينه والمقررات الدراسية بشكل سنوي إلى مركز ضمان والجودة والاعتماد. كما أن توصيات التقرير تنبثق من التقييمات المنتظمة للمقررات الدراسية، والتغذية الراجعة من الطلبة، واستطلاعات رضاهم عن البرنامج، واستطلاعات أرباب الأعمال والخريجين، والاجتماعات المعتادة لمجلس القسم وفريق البرنامج، والتقييم والتدقيق الخارجي، وتوصيات المجلس الاستشاري للبرنامج. وتبين للجنة المراجعة من خلال مقابلة الهيئة الأكاديمية أن الآلية المطبقة لتعديل مجموعة وثائق ومستندات المقررات الدراسية، والخطوات التي تمر بها عملية الموافقة على التغييرات المقترحة لتعديل المقررات الدراسية قد أدت إلى العديد من التحسينات، وأكدوا أن تقييمات الطلبة قد أدت إلى العديد من التحسينات في تدريس مقررات معينة. وفي لقائها مع الطلبة والخريجين تبين للجنة المراجعة أنهم تمكنوا من تقديم آرائهم حول جوانب متنوعة ذات صلة بجودة التعليم وفاعلية البرنامج. وتقدر لجنة المراجعة وجود ترتيبات مناسبة للتقييمات الداخلية للبرنامج يستفاد فيها من التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي إلى عمليات التحسين للبرنامج. غير أن لجنة المراجعة

لاحظت أنه وإن كانت هذه الآليات معروفة لأعضاء الهيئة الأكاديمية والمسئولين عن إدارة البرنامج، وأن الخطوط العامة للمراجعة محددة في دليل ضمان الجودة ومتضمنة في قرارات الجامعة والكلية، غير أنها لم تجد دليلًا على وجود وثيقة رسمية تحدد الإطار الزمني للمراجعة والإجراءات اللازمة وكيفية التنفيذ. وعليه توصي لجنة المراجعة الكلية بتوثيق إجراءات التقييم الداخلي السنوي للبرنامج.

5.7 يشير دليل ضمان الجودة إلى قيام الجامعة بمراجعة دورية لبرامجها كل أربع سنوات. وتشمل عملية المراجعة تحديد جدول زمني للمراجعة من قبل مركز ضمان الجودة والاعتمادية بالتنسيق مع الكلية، وتحديد لجنة المراجعة التي ستقوم بعملية المراجعة وتقديم تقريرها الذي يعتمد من قبل المجلس الأكاديمي، ويفضي إلى خطة تحسين يقوم بمتابعة تنفيذها مركز ضمان الجودة والاعتمادية بالتنسيق مع الكلية. غير أن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على وجود إجراءات تفصيلية لعملية المراجعة الدورية للبرنامج تحدد فيها آليات واضحة لعملية المراجعة، والمدخلات لهذه العملية وطبيعة المخرجات. وبالرغم من ذلك فقد لاحظت لجنة المراجعة وجود إرشادات للقيام بالمراجعات الداخلية وكذلك قيام الكلية بمراجعات شاملة للبرنامج أدت إلى تطوير هيكل البرنامج، ومفرداته ومخرجات التعلم المطلوبة، وطرائق التعليم والتعلم والتقييم، وذلك في الأعوام 2010 و2012 و2013. وكانت هذه التغييرات في غالبها نتيجة للتغذية الراجعة من المراجعين الخارجيين للبرنامج، والمجلس الاستشاري، وتقارير المقارنات المرجعية، وتوصيات تقارير مراجعات ضمان الجودة. ولاحظت لجنة المراجعة أن هذه المراجعات، وإن كانت تفصيلية، وأدت إلى تطوير البرنامج، فإنها تتسم بعدم الانتظام والتناسق، كما أنها في أحيان تخلط بين المراجعة السنوية، والمراجعة الدورية للبرنامج. وعليه، توصي لجنة المراجعة الكلية بتوثيق إجراءات المراجعة الدورية للبرنامج.

5.8 تقوم الكلية بتحصيل التغذية الراجعة من خلال الاستبيانات التي يقوم بتعبئتها الطلبة، والخريجون، وأرباب الأعمال. وقد تبين للجنة المراجعة، من خلال الاطلاع على الملفات، ومن اللقاءات التي عقدت مع أعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية، ومع أرباب الأعمال، أن هناك نماذج استطلاع متنوعة تختلف باختلاف الجهة التي يتم استطلاع رأيها. حيث يتم تحليل التعليقات والآراء التي تُجمّع مِن استطلاعات الطلبة والأطراف الأخرى ذات العلاقة، ويتم

استخدام النتائج لإثراء القرارات المتعلقة بالبرامج مع آليات للتحسين، كما يتم إطلاع الأطراف الأخرى ذات العلاقة عليها. غير أن لجنة المراجعة لاحظت أن الجهة المسئولة وطريقة التحليل تتغير من سنة إلى أخرى واستبيان لآخر بدون وجود أسباب واضحة. كما لا تتم عملية التحليل بطريقة متسقة ليتم الاستفادة فيها من نتائج الاستبيانات المختلفة بصورة متناسقة. وتوصي لجنة المراجعة بتطوير آلية واضحة؛ لتحليل المعلومات التي تحصل عليها من خلال الاستبانات المستخدمة؛ للحصول على التغذية الراجعة بما يتضمن الحصول على المعلومات الضرورية، واستخدام نتائجها بشكل فاعل ومستمر في اتخاذ القرارات.

5.9 تبين للجنة المراجعة من الزيارة الميدانية وجود مركزٍ لتطوير وتدريب أعضاء هيئة التدريس لها لائحة تسير عملها فيما يتصل بتطوير أعضاء الهيئة الأكاديمية، كما يضطلع قسم شئون الموظفين بمسئولية التطوير المهني لأعضاء الهيئة الإدارية، ويتم تحديد مجالات وموضوعات التطوير بناء على التغذية الراجعة المتحصلة من رؤساء الأقسام ومكتب الاعتماد وضمان الجودة، بعد ذلك يتم تحديد الورش التدريبية أو المحاضرات اللازمة لتطوير أداء أعضاء الهيئة الأكاديمية، بالتعاون مع الأقسام ومكتب الاعتماد، وضمان الجودة في الجامعة. وقد اطَّلعت لجنة المراجعة على أدلة على إقامة دورات تدريبية تتصل بعملية التعليم والتعلم، كدورة في توحيد وصف المقررات الدراسية، ودورة في استخدام العروض التقديمية ووسائل التعليم الحديثة في إدارة الصف. كما أكَّد أعضاء هيئة التدريس على أنهم استفادوا من برامج مركز تطوير وتدريب أعضاء هيئة التدريس، وأثنوا على الدورات والورش التي تنظمها الجامعة بشكل مستمر لتطوير أدائهم المهني. كما يتم تقديم المساعدة المالية لحضور المؤتمرات، والدعم المالي، ومنح التفرغ للموظفين الأكاديميين؛ لرفع مؤهلاتهم العلمية أو القيام بنشاط علمي. وتقدر لجنة المراجعة قيام الكلية والجامعة بتنفيذ دورات تدريبية تلبي احتياجات الهيئة الأكاديمية؛ لضمان استخدام أساليب التعليم الحديثة، وإثراء التجربة التعليمية.

5.10 تبين للجنة المراجعة من الاطلاع على الملفات أن كلية الحقوق اعتمدت على دراسات لتحديد احتياجات سوق العمل في مجال الحقوق، ومنها الدراسة التي أجرتها الجامعة مع مؤسسة INFURA والتي صدرت نتائجها بتاريخ 11 يناير 2013، وتشمل احتياجات السوق في عدة مجالات، منها مجال العمل القانوني، إضافة دراسة لسوق العمل في الوطن العربي والتي صدرت

نتائجها في فبراير 2012. وكذلك فإن الكلية تعتمد على الآراء الواردة من المجلس الاستشاري، والاستبانات الخاصة بالخريجين، وأرباب الأعمال. كما تبين للجنة المراجعة من خلال مقابلة أعضاء المجلس الاستشاري حاجة السوق إلى مثل هذا البرنامج في مملكة البحرين، ودول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك أكدوا أن السوق بحاجة إلى برنامج في الحقوق باللغة العربية علاوة على أن يكون معززًا بمواد اللغة بالإنجليزية. إلا أنَّ لجنة المراجعة لم تجد أدلة على تواصل القائمين على البرنامج، وبصورة رسمية مع الجهات المهنية في مملكة البحرين مثل جمعية المحامين، والمعهد القضائي والتي من الممكن أن تغني البرنامج، وتوفر بيانات عن المجالات القانونية الأكثر حاجةً أو طرقًا. وتوصي لجنة المراجعة أن تتواصل الكلية مع الجهات المهنية الرسمية في البحرين لاستقراء سوق العمل، ومجالات العمل القانوني في البحرين بشكل أفضل.

5.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- لدى الجامعة سياسات وإجراءات واضحة يتم تطبيقها في إدارة وتقديم البرنامج، ويساهم أعضاء الهيئة الإدارية والأكاديمية في مراجعة وتطوير ما يتصل بعملهم
- يدار البرنامج بطريقة تنم عن وجود قيادة فاعلة ومسئولة
- لدى الجامعة نظام داخلي لضمان الجودة يتم تنفيذه ومتابعته على مستوى البرنامج
- أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية على دراية بنظام وآليات ضمان الجودة لجامعة العلوم التطبيقية، ولديهم فهمٌ واضحٌ لدورهم في ذلك
- هناك ترتيبات مناسبة للتقييمات الداخلية للبرنامج؛ يستفاد فيها من التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي إلى عمليات التحسين للبرنامج
- تنفذ الكلية والجامعة دورات تدريبية تلبي احتياجات الهيئة الأكاديمية؛ لضمان استخدام أساليب التعليم الحديثة وإثراء التجربة التعليمية.

5.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تسريع إقرار دليل ضمان الجودة للجامعة
- توثيق إجراءات التقييم الداخلي السنوي والمراجعة الدورية للبرنامج

- تطوير آلية واضحة لتحليل المعلومات التي تحصل عليها من خلال الاستبانات المستخدمة؛ للحصول على التغذية الراجعة بما يتضمن الحصول على المعلومات الضرورية، واستخدام نتائجها في اتخاذ القرارات
- التواصل مع الجهات المهنية الرسمية في البحرين لاستقراء سوق العمل، ومجالات العمل القانوني في البحرين بشكل أفضل.

5.13 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج البكالوريوس في الحقوق الذي تطرحه كلية الحقوق بجامعة العلوم التطبيقية جدير بالثقة